المركز الدولي للحقوق والحريات

INTERNATINAL CENTER FOR RIGHTS & FREEDOMS

–ICRF –

انتهاكات حقوق الانسان في سوريا

– التقرير الاسبوعي –

- **فترة التوثيق [18 يوليو 2025، 1600 – 24 يوليو 2025، 1600]**
- **تاريخ الإصدار** 26 يوليو 2025
- **إعداد فريق التوثيق الميداني – وحدة الرصد الحقوقي**
- **الموقع الرسمي** www.icrights.rg
- **كود الأرشفة HR-SYR-WR-2025-07-24**

[التقرير الاساسي باللغة العربية مترجم الى اللغة الانكليزية]

مقدمة التقرير

يقدّم هذا التقرير الحقوقي الأسبوعي قراءة تحليلية ممنهجة لانتهاكات حقوق الإنسان التي تمّ توثيقها في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة المشار إليها، بالاستناد إلى معايير القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. يركّز التقرير على الانتهاكات الصادرة عن مختلف الجهات الفاعلة في النزاع السوري، بما يشمل

- **القوات الحكومية السورية وأجهزتها الأمنية؛**
- **المجموعات المسلحة** بمختلف انتماءاتها وخلفياتها؛
- **الجيش التركي؛**
- **الجيش الإسرائيلي؛**
- **قوات التحالف الدولي؛**
- **وأي أطراف أخرى ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة بالانتهاكات.**

يهدف التقرير إلى

- تصنيف الانتهاكات حسب طبيعتها "مثل القتل خارج نطاق القانون، الاعتقال التعسفي، التهجير القسري، التمييز الطائفي، إلخ"؛
- تحليل السياقات الميدانية والسياسية التي أحاطت بها؛
- رصد توزعها الجغرافي والزمني؛
- تحديد الجهات المسؤولة عنها؛
- وتقديم مؤشرات قانونية وأخلاقية بشأن مدى جسامة هذه الانتهاكات وطبيعتها المنهجية المحتملة.

يعتمد التقرير على مصادر موثوقة، منها شهادات مباشرة، ووثائق ميدانية، ورصد حقوقي منظّم من قبل فرق مراقبة على الأرض، مع التأكيد على النزاهة والحيادية في عرض الوقائع وتحليلها.

تنويه مهم يُمنع الاقتباس أو إعادة النشر الكلي أو الجزئي لمحتوى هذا التقرير دون الإشارة الصريحة والواضحة إلى المصدر الكامل.

الملخص التنفيذي (18 – 24 تموز / يوليو 2025)

يعكس التقرير الحقوقي للفترة من **18 حتى 24 تموز/يوليو 2025** استمرار تدهور واقع حقوق الإنسان في سوريا ضمن نمط متصاعد من الانتهاكات المركّبة، التي ترتكبها جهات متعددة تشمل الحكومية والرديفة والأجنبية.

ويُظهر التوثيق الميداني اتساع الانتهاكات على كامل الجغرافيا السورية، مع تكاثفها داخل كل حادثة، ما يزيد من أثرها الحقوقي ويعكس فشلًا بنيويًا متجذرًا في منظومة الحماية.

المؤشرات الرقمية العامة (18–24 تموز)

- **إجمالي الأحداث الموثقة** 103 حادثة
- **إجمالي الانتهاكات الموثقة قانونيًا** 534 انتهاكًا
- **عدد المحافظات المتأثرة** 14 محافظة سورية
- **معدل الانتهاكات لكل حادثة** 5.2 انتهاك في كل حادثة واحدة *(مؤشر مرتفع)*

أعداد الضحايا خلال الفترة

- **عدد المعتقلين تعسفيًا** 616 معتقلًا
- **عدد الجرحى** 460 جريحًا
- **عدد القتلى** 392 قتيلًا
- **عدد المخطوفين / المختفيات قسرًا** 117 حالة
- **عدد الحالات غير المحددة (خطر/غموض أمني)** 18 حالة (هناك المئات من الحالات غي رمحدد مصيرها بانتظار استكمال المسوح والتحقيقات باحداث السويداء)

تصنيف الأنماط الحقوقية الرئيسية

انتهاكات قمعية – أمنية*(النمط الأبرز)*

شملت الاعتقال التعسفي، الإخفاء القسري، التعذيب، القتل خارج نطاق القانون، التهديد المباشر. تركزت في **دمشق، حمص، دير الزور، حلب، السويداء**، ونفذتها **الحكومة السورية ومجموعات رديفة.**

دلالتها استخدام ممنهج للعنف في ضبط المجال العام وإسكات السكان.

انتهاكات تمييزية – طائفية

تمثلت في التحريض الطائفي، الاعتقال الانتقائي، التهجير القسري، وحرمان الخدمات بناءً على الانتماء. رُصدت في **السويداء، ريف دمشق، اللاذقية، دير الزور.**

دلالتها سياسة تمييز ممنهجة تهدد النسيج الاجتماعي وترتقي إلى **جرائم ضد الإنسانية** عند تحقق شروط التكرار والاستهداف الجماعي.

انتهاكات بنيوية – مؤسساتية

تمثلت في تفويض مجموعات غير رسمية بمهام أمنية، تواطؤ السلطات، وغياب المساءلة. برزت في مناطق مثل **حمص، دمشق، السويداء.**

دلالتها يعكس فشل الدولة في الحماية، ويحوّل الانتهاكات إلى جزء من بنية الحكم.

نتهاكات دولية – عابرة للحدود

تنسب إلى **الجيش الإسرائيلي، الجيش التركي، التحالف الدولي،** وشملت قصفًا وخرقًا للسيادة وممارسات عسكرية مباشرة. وقعت في **القنيطرة، الحسكة، دير الزور، الرقة.**

دلالتها خروقات للقانون الدولي الإنساني، وتضع الجهات المنفذة تحت طائلة **المساءلة الدولية.**

الخلاصة

- الانتهاكات الموثقة خلال هذه الفترة **ليست فردية ولا عرضية،** بل هي **ممنهجة، متكررة، ومتراكبة** داخل كل حادثة.
- تتحمل **الحكومة السورية** المسؤولية الأساسية، سواء بشكل مباشر أو عبر تفويضها لقوات غير نظامية تعمل بغطاء رسمي.
- الجهات الأجنبية لا تزال **نشطة ميدانيًا** دون أي مساءلة دولية فعالة.
- تستمر أنماط **التمييز الطائفي، الاعتقال التعسفي، والخطف** بوصفها الأخطر والأكثر تكرارًا.
- يتضح من التحليل أن هذا النمط يشكّل **قرائن قانونية أولية على ارتكاب جرائم ضد الإنسانية،** ويستدعي تحركًا دوليًا فاعلًا لحماية المدنيين ومساءلة المسؤولين.

ثانيا – التحليل البصري للانتهاكات

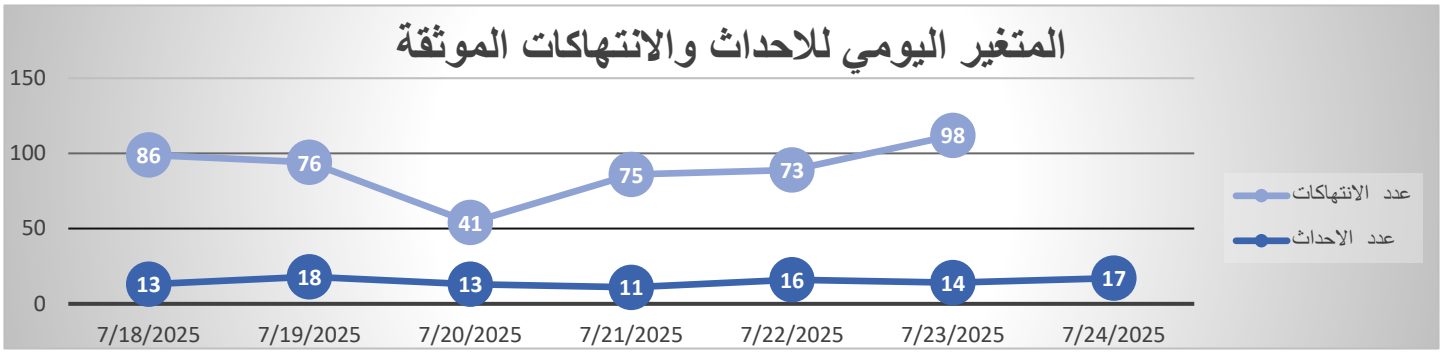

يعرض هذا الرسم البياني التغير اليومي في عدد الأحداث (الخط الغامق) وعدد الانتهاكات (الخط الفاتح) خلال الفترة الممتدة من **18إلى 24 تموز/يوليو 2025**، ويوضح ما يلي

أبرز الملاحظات

- **أعلى تصعيد** سُجّل يوم **24 تموز**، حيث بلغ عدد الانتهاكات **98** انتهاكًا، وهو الرقم الأعلى خلال الفترة، رغم أن عدد الأحداث لم يتجاوز **17**.
- **انخفاض ملحوظ** في يوم **20 تموز**، حيث تراجع عدد الانتهاكات إلى **41** فقط، رغم تسجيل **13 حدثًا**، ما قد يشير إلى أحداث أقل حدة أو توثيق جزئي.
- **تذبذب مستمر** بين 18 و23 تموز، مع تسجيل فترات استقرار نسبي في الأيام
  - 18 تموز 13 حدث / 86 انتهاكًا
  - 19 تموز 18 حدث / 76 انتهاكًا
  - 21–23 تموز تراوح الانتهاكات بين 73 و75، والأحداث بين 11 و16
- **الفجوة المستمرة** بين عدد الأحداث وعدد الانتهاكات تؤكد أن **كل حادثة تشمل عدة انتهاكات مركبة**، في نمط منهجي قد يشير إلى سياسة موجهة أو غياب تام للرقابة.

استنتاج

يعكس هذا التغير اليومي حالة ميدانية غير مستقرة تشهد

- تصعيدًا مفاجئًا في وتيرة وخطورة الانتهاكات.
- استمرار **غياب الرقابة القضائية أو الردع القانوني**.
- **ممارسات ممنهجة من جهات منفذة** غير خاضعة لسلطة الدولة، ما يضاعف من شدة كل انتهاك.

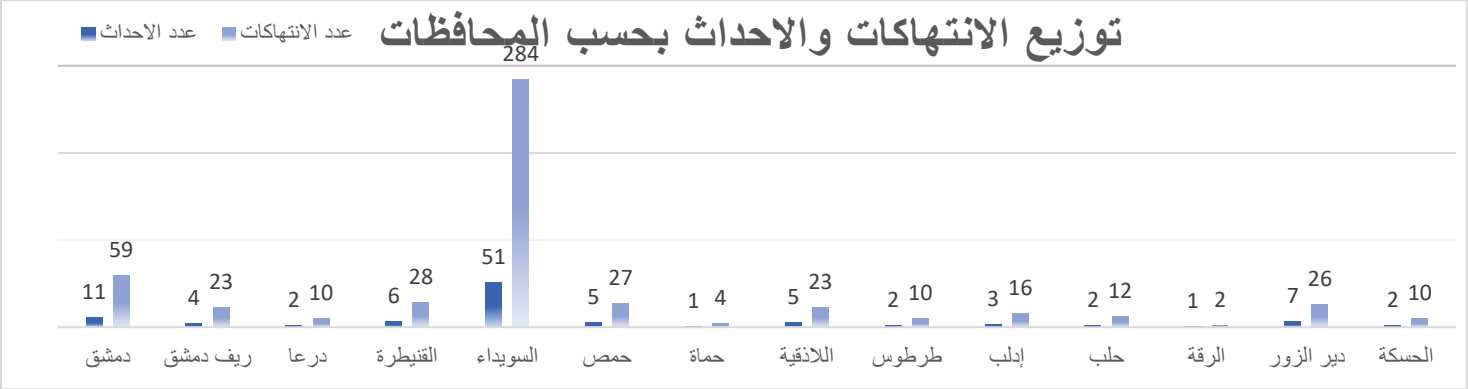

يعكس الرسم البياني أعلاه توزيع الانتهاكات الموثقة على المحافظات السورية خلال الفترة الممتدة من **18إلى 24 تموز/يوليو 2025**، ويوضح ما يلي

أولًا اتساع جغرافي يؤكد الطابع الوطني للانتهاكات

- شمل التوثيق **جميع المحافظات السورية الأربع عشرة**، وهو ما يُسقط مجددًا فرضية "الانتهاك المعزول."
- يظهر النمط المتكرر للانتهاكات في **مناطق نفوذ حكومي وغير حكومي** على حد سواء، ما يعكس هشاشة منظومة الحماية القانونية.

ثانيًا المحافظات الأعلى من حيث عدد الانتهاكات

السويداء 284 –انتهاكًا / 51 حادثة يمثل أكثر من نصف إجمالي الانتهاكات. يشير إلى

- التصعيد المنظم والاستهداف المجتمعي. (الذي حصل بين 13 و 22 تموز)
- وجود **قوى أمر واقع** (ميليشيات البدو وكذلك ميليشيات الدروز)

دمشق 59 –انتهاكًا / 11 حادثة النمط يُظهر ممارسات تعسفية في قلب العاصمة، بما فيها

- اعتقالات، مداهمات، انتهاك الخصوصية.
- دلالة على القمع المركزي الممنهج.

حمص 27 –انتهاكًا / 5 أحداث تتكرر فيها أنماط

- الخطف، العنف الطائفي، انتهاكات ممنهجة ضد السكان المدنيين.

ثالثًا المحافظات ذات الأرقام المتوسطة

- **القنيطرة** 28 انتهاكًا / 6 حوادث معدل مرتفع من العنف المركب (4.7 انتهاك لكل حادثة).

- **ريف دمشق**4 / 23
- **اللاذقية**5 / 23
- **حلب**2 / 12
- **إدلب**3 / 16
- **طرطوس**2 / 10

رابعًا المحافظات ذات الأرقام الأدنى

- **الرقة، الحسكة، دير الزور، درعا** أقل من 10 انتهاكات لكل منها قد يعود لانخفاض التوثيق أو السيطرة الأمنية المحلية.

خامسًا مؤشر العنف المركب داخل الحوادث

- **طرطوس** 10 انتهاكات / 2 حوادث = 5 انتهاكات/حادثة
- **ريف دمشق**5.75 = 4 / 23
- **دمشق**5.36 = 11 / 59
- هذه النسبة تُظهر أن كل حادثة تنطوي على **عدة انتهاكات متزامنة** (اقتحام + اعتقال + تهديد).

الخلاصة

- التوزيع الجغرافي يؤكد وجود **عنف ممنهج على امتداد الجغرافيا السورية.**
- تركز الانتهاكات في مناطق تحت نفوذ الحكومة السورية يعزز من فرضية **المسؤولية الرسمية أو التواطؤ المؤسسي.**
- **ارتفاع معدلات الانتهاكات المركبة** يشكّل دلالة على **سلوك ممنهج** قابل للتأطير ضمن **الجرائم ضد الإنسانية** متى توفرت نية الاتساع والاستهداف.
- **ارتفاع الانتهاكات في السويداء خلال السابوع نتيجة موجة التصعيد اليت حصلت والتي ارتبكب بها جرائم إبادة وضد الإنسانية .**

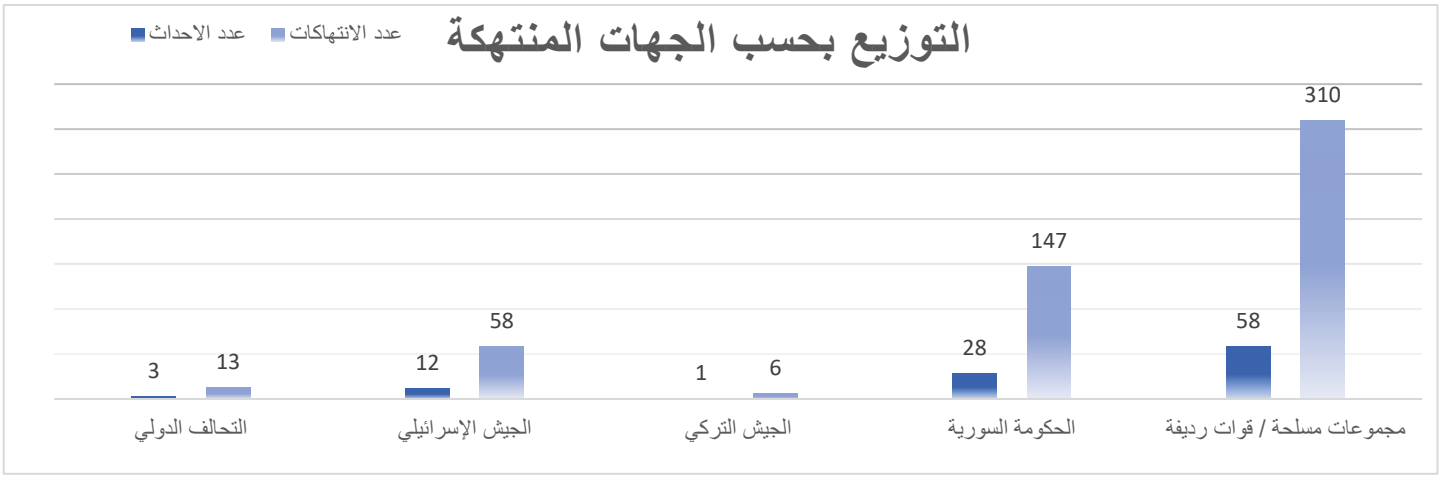

يعكس الرسم البياني أعلاه توزيع الحوادث والانتهاكات بحسب الجهات المسؤولة خلال الفترة الممتدة من **18 إلى 24 تموز 2025**، ويوضح أن الانتهاكات لم تكن تصرفات فردية أو عشوائية، بل جاءت ضمن أنماط متكررة، تشير إلى **غياب المساءلة القضائية وتواطؤ رسمي محتمل.**

أولًا مجموعات مسلحة / قوات رديفة

- **عدد الانتهاكات** 310
- **عدد الأحداث** 58 بمعدل **5.3انتهاكًا لكل حادثة**
- يعكس طابعًا ميليشيويًا منظمًا في مناطق مثل **دير الزور، السويداء، حمص.**
- كثير من هذه القوات تعمل تحت غطاء أمني أو بتنسيق غير رسمي مع السلطات، ما يحمّل **الدولة مسؤولية غير مباشرة** أو تواطؤًا فعليًا.

ثانيًا الحكومة السورية

- **عدد الانتهاكات** 147
- **عدد الأحداث** 28 بمعدل **5.25انتهاكًا لكل حادثة**
- تؤشر هذه الأرقام إلى **انتهاكات مركّبة** داخل كل حادثة (اعتقال، اقتحام، تمييز، تعذيب).
- الدولة السورية تتحمّل المسؤولية المباشرة عن الانتهاكات بموجب القانون الدولي، خصوصًا في ظل **غياب التحقيقات أو آليات المحاسبة.**

ثالثًا الجيش الإسرائيلي

- **عدد الانتهاكات** 58

- **عدد الأحداث** 12
- توثقت هذه الحوادث غالبًا في **القنيطرة ودمشق**، وشملت
  - قصف مواقع مدنية.
  - خرق لسيادة الدولة.
  - تُعدّ هذه الانتهاكات **خرقًا لاتفاقية فصل القوات(1974)** ، وتندرج ضمن اختصاص **القانون الإنساني الدولي** و**المحكمة الجنائية الدولية.**

رابعًا التحالف الدولي

- **عدد الانتهاكات** 13
- **عدد الأحداث** 3
- ارتبطت العمليات بقصف مناطق في **الحسكة**، وأسفرت عن نزوح وخسائر مدنية.
- رغم محدودية الأرقام، إلا أن أي إخلال بمبدأ **التمييز والتناسب** يُعد انتهاكًا صريحًا.

خامسًا الجيش التركي

- **عدد الانتهاكات** 6
- **عدد الأحداث** 1
- النشاط محدود لكن يظل مؤثرًا في **شمال سوريا**، عبر علاقته مع فصائل مسلّحة.
- تتحمّل تركيا مسؤولية قانونية بصفتها قوة أمر واقع وفق **اتفاقيات لاهاي وجنيف.**

خلاصة تحليلية

- أكثر من **80% من الانتهاكات** ارتكبتها جهات تابعة أو متحالفة مع الحكومة السورية.
- **نمط العنف المركب داخل الحادثة الواحدة** (اعتقال + تهديد + تفتيش) يؤكد على **الطابع المنهجي.**
- الجهات الأجنبية (إسرائيل، تركيا، التحالف) تظل فاعلًا عسكريًا دون مساءلة دولية فعالة.
- استمرار هذه الأنماط يعزز احتمالية تأطير بعض الانتهاكات كـ **جرائم ضد الإنسانية**، إذا توفرت أدلة إضافية على الاتساع والاستهداف الممنهج.

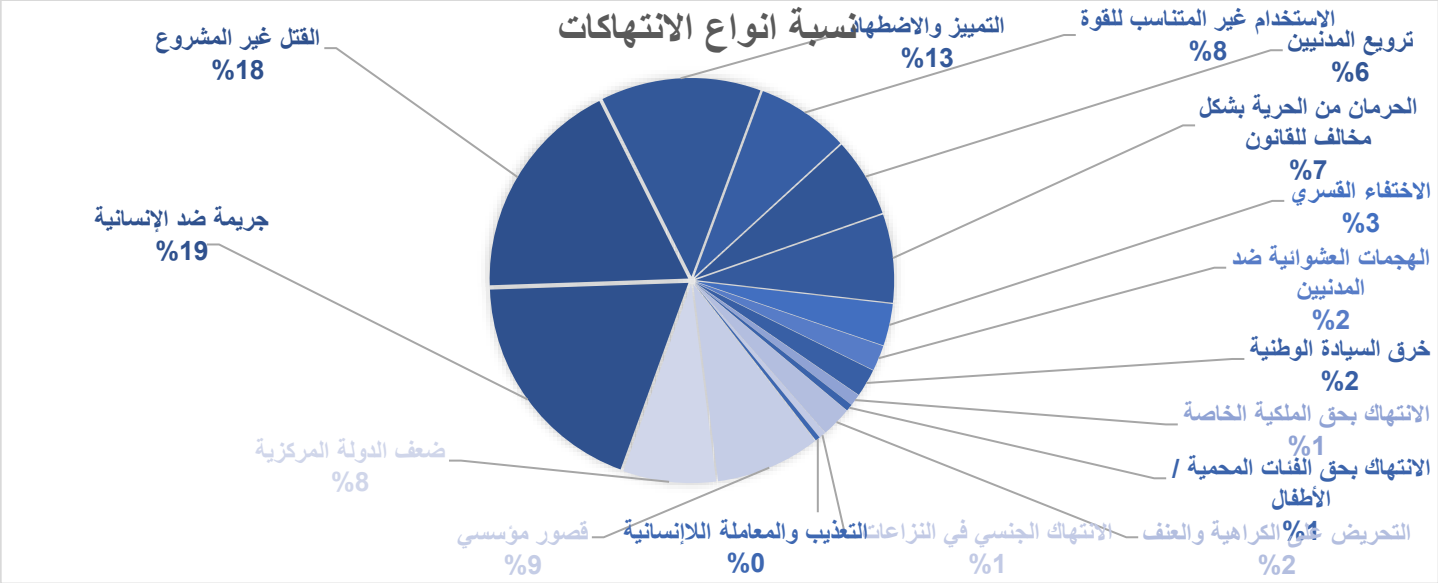

يعكس الرسم البياني الدائري المرفق التوزيع النسبي الدقيق لأنواع الانتهاكات الموثقة خلال الفترة المذكورة، ويُظهر أن الانتهاكات تتنوع بين ما هو جسيم من حيث الأثر الحقوقي، وما هو هيكلي من حيث دلالته على **خلل مؤسسي في بنية الدولة.**

أولًا الانتهاكات المرتبطة بحرمان الأفراد من الحرية والأمان

- **القتل غير المشروع (18%)** و**جريمة ضد الإنسانية (19%)** تمثلان ما يقارب 37% من مجمل الانتهاكات، ما يشير إلى اتساع دائرة الاعتداء على الحياة والأمان الشخصي.
- **الاختفاء القسري (3%)** و**الحرمان من الحرية بشكل مخالف للقانون (7%)** و**التعذيب والمعاملة اللاإنسانية (1%)** توضح استمرار **سياسات الاحتجاز والإخفاء والانتهاك داخل أماكن الاحتجاز.**
- **ترهيب المدنيين (6%)** و**الهجمات العشوائية ضد المدنيين (3%)** تُظهر اعتداءات واسعة على السكان الآمنين.

ثانيًا الانتهاكات البنيوية والمؤسسية

- **القصور المؤسسي (9%)** و**ضعف الدولة المركزية (8%)** تعكسان خللًا بنيويًا في قدرة مؤسسات الدولة على الردع والحماية.
- هذه الأرقام تُظهر أن قسمًا كبيرًا من الانتهاكات ناتج عن غياب فاعلية الأجهزة الرسمية، مما يفتح الباب لوقوع انتهاكات جسيمة دون محاسبة.
- **خرق السيادة الوطنية (2%)** يوضح استمرار التدخلات الخارجية والانتهاكات العابرة للحدود.

ثالثًا الانتهاكات ذات الطابع التمييزي والمنهجي

- **التمييز والاضطهاد (13%)** من أعلى النسب، ما يشير إلى **وجود سياسة تمييز ممنهج** مبنية على الانتماء الطائفي أو السياسي.
- هذا النوع من الانتهاك غالبًا ما يكون مدخلًا لتبرير الاعتقال أو التهجير أو العنف الجسدي والنفسي.

رابعًا انتهاكات أخرى مسجّلة

- **الانتهاك بحق الملكية الخاصة(2%)** ، و**الانتهاك بحق الفئات المحمية/الأطفال(1%)** ، و**التحريض الطائفي أو الكراهية (1%)** تشكّل مؤشرات على شمولية الانتهاكات لمجالات الحياة كافة.
- **الاستخدام غير المتناسب للقوة (8%)** هو انعكاس واضح لتعامل الأجهزة الأمنية والعسكرية مع السكان المدنيين دون رقابة.

التوزيع وفق الإطار الحقوقي العام

- **الحرمان من الحماية والحرية** كان الفئة الأبرز، يليه **العنف المؤسسي**، ثم **التمييز والعنف المجتمعي**.
- هذا التوزيع يؤكد أن طبيعة الانتهاكات تتجاوز الأفراد لتطال **منظومة الحقوق والحريات ككل**.

الخلاصة

- تُظهر هذه البيانات أن الانتهاكات لم تكن مجرد أفعال فردية أو أخطاء أمنية، بل هي **مترابطة مع فشل مؤسسي ممنهج**.
- يشير تكرار أنماط مثل القتل، الإخفاء، والتعذيب إلى **نمط قابل للتوصيف كجرائم ضد الإنسانية** إذا ما ثبتت منهجية الاستهداف والاتساع الجغرافي.
- استمرار ارتفاع نسب التمييز والانتهاكات الهيكلية يُهدد السلام الأهلي، ويُضعف ثقة السكان في أي نظام حماية قائم.